

ملف المناصرة

جان قصير

Jean Kassir

خارج الاحتجاز لبنان

جان قصير صحفي لبناني شارك في تأسيس منصة ميغافون المستقلة ويديرها. ويواجه هو والمنصة منذ عام 2023 استدعاءات أمنية وقضائية وشكاوى متكررة بسبب عملهما الصحفي، كان آخرها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، من دون أن يُعلن عن توجيه اتهام أو صدور حكم.

01
القضية في دقيقة

جان قصير صحفي لبناني شارك في تأسيس منصة ميغافون المستقلة ويديرها. ويواجه هو والمنصة منذ عام 2023 استدعاءات أمنية وقضائية وشكاوى متكررة بسبب عملهما الصحفي، كان آخرها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، من دون أن يُعلن عن توجيه اتهام أو صدور حكم.

الحالة**خارج الاحتجاز**	الدولة**لبنان**

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 إسقاط كل التهم الموجهة إلى جان قصير بسبب الممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

02 وقف الملاحقة القضائية لجان قصير وضمان محاكمة عادلة في الأثناء.

03 ضمان عدم تعرّض جان قصير للقبض أو المنع من السفر أو أي انتقام بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02
مسار القضية

1 مارس/آذار 2023

فعل آخر

ميغافون تنشر «لبنان يحكمه فارّون من العدالة»

نشرت منصة ميغافون الإعلامية المستقلة، التي شارك جان قصير في تأسيسها ويديرها، مقالًا بعنوان «لبنان يحكمه فارّون من العدالة» سمّى شخصيات بارزة متهمة بجرائم، واتهم المدعي العام التمييزي غسان عويدات بعرقلة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت.

30 مارس/آذار 2023

استدعاء

عناصر من أمن الدولة يوقفونه في الشارع ويسلّمونه استدعاء

أوقف عنصران من جهاز أمن الدولة بلباس مدني جان قصير أثناء قيادته سيارته في بيروت وسلّماه استدعاء للحضور في اليوم التالي إلى مديرية التفتيش المركزي في الجهاز، من دون ذكر السبب. ورفض الحضور قائلًا إن أمن الدولة لا يملك صلاحية التحقيق مع الصحفيين، وحضرت عنه محاميته ديالا شحادة. وعلمت أن الاستدعاء يتعلق بمنشور ميغافون الذي سمّى المسؤولين، وأنه جاء بطلب من غسان عويدات، أحد من وردت أسماؤهم.

3 أبريل/نيسان 2023

استدعاء

استدعاء ثانٍ يُسلَّم إلى منزل والديه

بعد ساعات من وقفة في بيروت تضامنًا مع جان قصير في 3 أبريل، سلّم عناصر من أمن الدولة استدعاء جديدًا إلى منزل والديه يطلب حضوره في 4 أبريل/نيسان. ورفض مجددًا وأرسل محاميته.

4 أبريل/نيسان 2023

حفظ القضية

المدعي العام التمييزي يسحب شكواه

حضرت محاميته وطلبت حفظ القضية. وفي اليوم نفسه أبلغ وزير الإعلام زياد مكاري جان قصير بأن المدعي العام التمييزي سحب شكواه، من دون إبلاغ ميغافون رسميًا. وفي 6 أبريل/نيسان دانت لجنة حماية الصحفيين و23 منظمة مدنية وإعلامية استدعاء جان قصير والصحفية لارا بيطار.

مارس/آذار 2025

حملة تشهير

حملة إلكترونية منسقة تستهدف ميغافون ودرج

وجدت مؤسسة سمير قصير أن حسابات خاملة على منصة إكس نشرت محتوى متشابهًا أو متطابقًا ضد ميغافون ودرج في أواخر مارس/آذار 2025، بالتزامن مع تقديم الشكوى، في نمط يدل بقوة على حملة منسقة، لكنها لم تتمكن من تحديد الجهة التي تقف وراءها.

26 مارس/آذار 2025

فتح تحقيق

إحالة شكوى ضد ميغافون ودرج إلى التحقيق

في مارس/آذار 2025 قدّم ثلاثة محامين شكوى ضد ميغافون وموقع درج، يتهمونهما فيها بالنيل من مكانة الدولة المالية وتحريض المودعين على سحب أموالهم وإثارة النعرات والنيل من هيبة الدولة والتآمر على أمن الدولة وتلقي تمويل أجنبي لحملات إعلامية تستهدف لبنان. وفي 26 مارس/آذار أحال النائب العام التمييزي الشكوى إلى النائب العام الاستئنافي في بيروت. وفي اليوم نفسه انضمت لجنة حماية الصحفيين إلى 59 وسيلة إعلام ومنظمة في بيان تضامن مع المنصتين.

10 أبريل/نيسان 2025

استدعاء

النيابة العامة تستدعي صحفي ميغافون

استدعت النيابة العامة التمييزية، عبر الهاتف، صحفيين من ميغافون ودرج إلى جلسات تحقيق في 15 أبريل/نيسان 2025، من دون إبلاغ خطي بالتهم. وحذّرت هيومن رايتس ووتش من استخدام قوانين القدح والذم الجزائية ضد الصحفيين، ودعت منظمة العفو الدولية السلطات إلى رد الشكوى فورًا، مشيرة إلى أن الشكاوى المتعلقة بالعمل الصحفي من اختصاص محكمة المطبوعات.

نوفمبر/تشرين الثاني 2025

استدعاء

استدعاؤه مجددًا بسبب تقريرين مصورين

في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 استُدعي جان قصير ورئيس تحرير ميغافون سامر فرنجية بسبب تقريرين مصورين، تناول أحدهما أعمال حفر لفيلا خاصة بمقدمة برامج تلفزيونية في موقع ساحلي حساس بيئيًا، وتناول الآخر التعدي على الأملاك البحرية العامة، وقدّم على أثره النائب جبران باسيل شكوى ضدهما أمام النيابة العامة الاستئنافية. ولم نعثر على ما يفيد بنتيجة ذلك.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: يواصل جان قصير إدارة منصة ميغافون المستقلة في بيروت. ومنذ عام 2023 يواجه هو والمنصة استدعاءات وشكاوى متكررة بسبب عملهما الصحفي، كان آخرها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، ولم نجد ما يفيد بتوجيه اتهام إليه أو محاكمته أو صدور حكم بحقه.

الخلفية والعمل

جان قصير صحفي لبناني، شارك في تأسيس ميغافون ويتولى إدارتها، وهي منصة إعلامية مستقلة مقرها بيروت تتابع الأخبار المحلية وتنتج محتوى تفسيريًا متعدد الوسائط للمنصات الرقمية وتنشر مقالات رأي نقدية. وتناولت ميغافون الانهيار المالي في لبنان وقضايا فساد مزعومة وعرقلة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/آب 2020. ورئيس تحريرها سامر فرنجية. ويدرج مركز الخليج لحقوق الإنسان جان قصير ضمن المدافعين عن حقوق الإنسان.

استدعاءات عام 2023

في 1 مارس/آذار 2023 نشرت ميغافون مقالًا بعنوان «لبنان يحكمه فارّون من العدالة» سمّى شخصيات بارزة متهمة بجرائم، واتهم المدعي العام التمييزي غسان عويدات بعرقلة التحقيق في انفجار المرفأ. وفي 30 مارس/آذار 2023 أوقف عنصران من المديرية العامة لأمن الدولة بلباس مدني جان قصير أثناء قيادته سيارته في بيروت وسلّماه استدعاء للحضور في اليوم التالي، من دون ذكر السبب. ورفض الحضور معتبرًا أن أمن الدولة لا يملك صلاحية استجواب الصحفيين وأن الشكاوى المتعلقة بالعمل الصحفي من اختصاص محكمة المطبوعات. وحضرت عنه محاميته ديالا شحادة، وعلمت أن الاستدعاء يتعلق بمنشور ميغافون وأنه جاء بطلب من غسان عويدات.

وبعد وقفة تضامنية معه في بيروت في 3 أبريل، سلّم عناصر الجهاز استدعاء ثانيًا إلى منزل والديه يطلب حضوره في 4 أبريل/نيسان. وأرسل محاميته مجددًا، فطلبت حفظ القضية. وفي 4 أبريل/نيسان نفسه أبلغه وزير الإعلام زياد مكاري بأن المدعي العام التمييزي سحب شكواه، من دون إبلاغ ميغافون رسميًا. ووصفت منظمة مراسلون بلا حدود الاستدعاء بأنه غير قانوني، وفي 6 أبريل/نيسان دانت لجنة حماية الصحفيين و23 منظمة مدنية وإعلامية استدعاء جان قصير والصحفية لارا بيطار.

الإجراءات القانونية عام 2025

في مارس/آذار 2025 قدّم ثلاثة محامين شكوى ضد ميغافون وموقع درج المستقل، يتهمونهما فيها، من بين أمور أخرى، بالنيل من مكانة الدولة المالية وتحريض المودعين على سحب أموالهم والتآمر على أمن الدولة وتلقي تمويل أجنبي لحملات تستهدف لبنان. وفي 26 مارس/آذار أحال النائب العام التمييزي الشكوى إلى النائب العام الاستئنافي في بيروت. وفي الفترة نفسها وثّقت مؤسسة سمير قصير ما وصفته بحملة منسقة على منصة إكس ضد المنصتين، نُفذت في معظمها عبر حسابات خاملة منذ سنوات.

وفي 10 أبريل/نيسان 2025 استدعت النيابة العامة التمييزية، عبر الهاتف، صحفيين من ميغافون ودرج إلى جلسات تحقيق في 15 أبريل، من دون إبلاغ خطي بالتهم أو بأساسها القانوني. وقالت منظمة العفو الدولية إن ذلك يخالف قانون أصول المحاكمات الجزائية، وطالبت برد الشكوى فورًا. ولم نعثر على ما يفيد بنتيجة هذه الشكوى.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025 استُدعي جان قصير وسامر فرنجية مجددًا بسبب تقريرين مصورين، تناول أحدهما أعمال حفر لفيلا خاصة في موقع ساحلي حساس بيئيًا، وتناول الآخر التعدي على الأملاك البحرية العامة. وقدّم النائب جبران باسيل شكوى ضدهما أمام النيابة العامة الاستئنافية بسبب التقرير الثاني. وتختلف المصادر في تحديد تاريخ كل استدعاء، ولم نعثر على ما يفيد بالنتيجة.

ردود الفعل الدولية

أثارت منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين ومركز الخليج لحقوق الإنسان استدعاءات عام 2023. وفي عام 2025 انضمت لجنة حماية الصحفيين إلى 59 وسيلة إعلام ومنظمة في بيان تضامن مع ميغافون ودرج، ودعت هيومن رايتس ووتش البرلمان اللبناني إلى إلغاء أحكام القدح والذم والتحقير الجزائية، وطالبت منظمة العفو الدولية السلطات بحماية حرية الصحافة بدل تقويضها.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/jean-kassir/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org